

السنتين التاليتين واصل النواب دعوتهم لتوطين اللاجئين في العالم العربي ، ففي ١٩٥٩ اقترح جافيتس بأن تتخذ الولايات المتحدة المبادرة في تأمين ايجاد حل للنزاع العربي- الاسرائيلي وذلك بارغام الدول العربية على تحمل مسؤولياتها بالنسبة للاجئين ، وان تحت اسرائيل على اعادة عدد معين . ويقضي هذا المشروع بزيادة المساعدات المقدمة للدول العربية لاغراض التنمية ، ولكنه في الوقت نفسه يقترح زيادة المساعدات العسكرية الاميركية لاسرائيل بصفقتها حليف يمكن الاعتماد عليه . وفي هذا الصدد لاحظ جافيتس بأنه « . . . منذ حوادث لبنان (١٩٥٨) بدأنا ندرك أهمية اسرائيل الدقيقة بالنسبة لنا، كمرساة يمكن الاعتماد عليها من قبل العالم الحر في الامور الاستراتيجية والعسكرية في الشرق الاوسط والبحر الابيض المتوسط(١١) » . وكان ملتر من نيويورك قد لاحظ في وقت سابق بأنه لا يمكن التفكير باعادة توطين اللاجئين في اسرائيل(١٢) . وبسبب الشكوك التي أظهرها النواب حول استمرار تقديم المساعدات للانزوا ، الحق قانون بمساعدة الثلاثة والعشرين مليون دولار في ١٩٦٠-١٩٦١ يقضي بأن لا تزيد المساعدة الاميركية عن ٧٠ بالمئة من مجموع ما تقدمه جميع الدول الاخرى(١٣) ، ولا تزال هذه المادة سارية المفعول .

وبعد فوز كيندي بالرئاسة اجرت الحكومة تقييما لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط بقصد تحسين وضعها بالنسبة للانظمة القومية في العالم العربي ، وخاصة نظام عبدالناصر . ونتج عن ذلك تبادل الرسائل بين كيندي وعبدالناصر . وفي ١١ ايار (مايو) ١٩٦١ قدم كيندي بعض المقترحات المعتدلة التي تهدف الى تحسين سياسة الولايات المتحدة ، وفي تلك الرسالة اشار الى التعويض واعادة دمج اللاجئين دون اي ذكر لتوطينهم في الدول العربية ، الامر الذي فتح عليه نيران النقد من داخل الكونجرس ، خاصة من النواب المواليين للصهيونية الذين باتوا يخشون من قيام ادارة كيندي باتخاذ خطوات من اجل الضغط لاعادة اللاجئين الى بلادهم . وقال جافيتس ان اسرائيل تستطيع استيعاب ما يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ الف لاجيء ، ولكن اكثر من ذلك سيسبب خطرا على أمنها مما يتناقض مع المصالح الاميركية العليا(١٤) . وكرر الاقتراح بتوطين اللاجئين في الدول العربية وازداد الى ذلك ، الاقتراح بتقديم التعويضات عما خسروه ، على أن ينهي العرب مقاطعتهم لاسرائيل . وانهى اقتراحه بقوله انها « لغلطة كبيرة »(١٥) ان نسمح للعرب بأن يفكروا يوما بأن الولايات المتحدة تؤيد عودة اللاجئين الى « اسرائيل » . واعرب السيناتور كيننج عن تأييده لاقتراح جافيتس وازداد بأن الاتفاقية يجب ان تشمل فتح قناة السويس في وجه الملاحة الاسرائيلية .

ونتيجة لتزايد النشاط الصهيوني والتغيرات التي طرأت على مواقف الرئاسة من الشرق الاوسط ، شهد الكونجرس مناقشة حامية لمشروع قانون المساعدات في ١٩٦١ . وقد ايد فيليب هارت ، النائب الديمقراطي من ميتشجن ، استمرار تقديم المساعدات للانزوا واثنى عليها كذلك ، مع انها كانت عرضة للانتقاد من قبل بعض النواب الذين اتهموها بالتحيز لصالح الفلسطينيين والعرب(١٦) . ولكن ما ان جاء العام ١٩٦٣ حتى باتت هارت يدعو الى حل على اساس اعتراف العرب باسرائيل . ومن جديد مارس النواب ضغطا من اجل توطين اللاجئين ، واطهروا اهتمامهم بمسألة استمرار المساعدات التي لم تكن لتنتهي بشكل سريع ، وقد زادت خشيتهم بعدم امكانية ايجاد حل للنزاع . وقد اعرب النواب عن خشيتهم « من ان يستخدم الزعماء العرب ، وخاصة عبدالناصر ، الفلسطينيين لتحقيق مآربهم الشخصية » ، وكانوا يشعرون بأن ذلك من شأنه ان يعرقل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ، لذلك فان الحل الوحيد هو توطين اللاجئين . واذا رفضت الدول العربية ذلك فما على الولايات المتحدة الا ان ترغمها على قبول هذا الاقتراح .